اقتصاد

مصادر في «النفط»: لا قرار لتوزيع مازوت التدفئة للأعزب بالسعر المدعوم

الوطن

بالتوازي مع كثرة التساؤلات والاستفسارات عن مصير حصة المواطن الأعزب من مادة مازوت التدفئة بالسعر المدعوم، والتي تحدث عنها منذ مدة مدير عام شركة «محروقات» مصطفى حصوية وأكد منذ فترة بأن الشخص الأعزب يستطيع التسجيل للحصول على مازوت التدفئة، وذلك بعد إثبات الإقامة وتقديمها إلى لجنة المحروقات في المحافظة التي بدورها تعد قائمة خاصة بهم يمكن من خلالها منحهم ٥٠ لتراً فقط، أكدت مصادر في وزارة النفط لـ«الوطن» عدم وجود أي قرار لتزويد الأعزب بمازوت التدفئة بالسعر المدعوم، مشيرة إلى أنه منذ مدة جرى الحديث عن دراسة لتزويد الأعزب بمادة مازوت التدفئة بالسعر المدعوم لكن لم يصدر أي قرار بهذا الخصوص حتى تاريخه ولم تقر الدراسة.

وبينت المصادر أن مازوت التدفئة يعطى للأعزب فقط بسعر التكلفة أي بسعر ٢٩٦ ليرة لليتر الواحد، مشيرة إلى أن الحد الأقصى الذي يعطى لـلأعزب ٤٠٠ ليتر فقط خلال الموسم، وهذا الأمر ينطبق على غير السوري المقيم، منوهة بأن سعر التكلفة للمازوت يختلف بين محافظة وأخرى وفي بعض المحافظات يكون سعر التكلفة ٢٩٨ ليرة سورية لليتر الواحد.

وبخصوص توزيع المازوت على العائلات، لفتت المصادر إلى أن أولوية توزيع مازوت التدفئة حالياً هي للدفعة الأولى، لافتة إلى أن وتيرة التسجيل على الدفعة الأولى تزداد حالياً لأن هناك بعض المواطنين لم يسجلوا بعد على الدفعة الأولى ولم يكونوا بحاجة للمادة واليوم أصبحوا بحاجتها.

وأوضحت المصادر أن وتيرة توزيع الدفعة الثانية ليست بطيئة، ويتم التوزيع وفق خطة توزيع واحدة لا تختلف بالنسبة للدفعتين الأولى والثانية، منوهة بأن التوزيع حالياً يتم للدفعتين وليس للدفعة الأولى فقط وتوزيع الدفعة الثانية على العائلات يتم حالياً حسب أقدمية التسجيل على المادة.

وأشارت إلى أن توزيع مادة مازوت التدفئة على العائلات مستمر ولن يتوقف هذا العام كما جرى خلال العام الماضي عندما توقف التوزيع على العائلات خلال شهر آذار بسبب نقص المادة وعدم توفرها، موضحة بأن إيقاف توزيع المادة على العائلات يتم كما جرت العادة في نهاية حزيران من كل عام، والمادة متوافرة حالياً وليس هناك أي نقص فيها.

٨٢٥ حساباً لدى «العقاري» منذ تطبيق القرار ٥ منتصف شباط الجاري

ضغط على بعض الفروع وانتقائية في فتح الحسابات لغايات بيع العقارات والسيارات و«المركزي» يحدد اجتماعاً الأربعاء القادم لبحث التطبيق

عبد الهادي شباط

علمت «الوطن» بأن المصرف المركزي حدّد اجتماعاً يوم الأربعاء القادم لمديري المصارف العاملة في البلد من القطاعين العام والخاص، لبحث عدة مواضيع، من بينها مناقشة تطبيقات القرار الحكومي رقم ٥ الخاص بمسك سجلات ملكية العقارات والمركبات بأنواعها، إذ ألزم الكتاب بالعدل بعدم توثيق عقود البيع أو الوكالات المتضمنة بيعاً منجزاً وغير قابل للعزل قبل إرفاق ما يشعر بتسديد الثمن أو جزء منه في الحساب المصرفي للمالك أو خلفه العام أو الخاص أو من ينوب عنه قانونا.. وتقبل وثيقة الإشعار المصرفي سواء كانت صادرة عن مصرف عام أم مصرف خاص مرخص أصولاً.

وبين عدد من المواطنين الذين التقت بهم «الوطن» عند محاولتهم فتح حسابات مصرفية أن بعض المصارف انتقائية بفتح الحسابات، وأن الأولوية لديها لعملائها وكبار التجار، في حين سادت حالة ضغط في معظم فروع المصرف العقاري، وكان ذلك ظاهراً في الفروع القريبة من المحاكم والسجلات العقارية مثل فرع الجامعة بالبرامكة وفرعي الصالحية والتعاوني والمزة.

وللتوسع حول ذلك التقت «الوطن» مدير عام المصرف العقاري مدين علي الذي بين أن المصرف ينفذ القرار ٥ وتوجيهات الحكومة والمصرف المركزي منذ اليوم الأول لتطبيق القرار في ١٥ الشهر الجاري، مضيفاً «تجاوز إجمالي عدد الحسابات التي تم فتحها ٨٢٥ حساباً، أنجزت في عدد من الفروع، وقد عمم المصرف على كل فروعه تلبية طلبات فتح الحسابات للمواطنين وتسهيل وتبسيط هذه الإجراءات، وبالتالي فإن المصرف ملتزم بتنفيذ القرار».

وعن الانتقال بفتح الحسابات لشريحة الحرفيين وأصحاب المهن، بين المدير العام أن الحكومة والمصرف المركزي هم أصحاب القرار بذلك، والمصرف العقاري ينفذ التعليمات التي تصله، ولديه الجاهزية لذلك في حال طلب منه التوسع بفتح حسابات لأي شريحة من المجتمع السوري، لكن ليس لديه أي تعليمات حتى الآن بالانتقال لفتح حسابات لأي شريحة بما فيها الحرفيون وأصحاب المهن.

وحول تحديد الجزء من المبلغ قيمة المبيع الذي اشترطه القرار ٥ لإيداعه لدى المصرف بين علي أن المصرف لا يتدخل بقيمة هذا الجزء وإنما يكتفي بقيمة فتح الحساب ١٠ آلاف ليرة.

وبين أن الهدف من قرار فتح الحسابات تشجيع المواطنين على فتح الحسابات وتعزيز ثقافة التعامل عبر القنوات المصرفية، وهو خطوة على طريق دعم مشروع الدفع الإلكتروني، خاصة أن القرار الحكومي لم يشترط إيداع كامل ثمن المبيع بل سمح بقبول كل المبلغ أو جزء منه، والمصرف العقاري جاهز لفتح حسابات لأي مواطن يرغب في ذلك لكون المنظومة التقنية في المصرف العقاري والنظام المصرفي جيد ويساعد على فتح الحسابات الجديدة، مؤكداً أن كل ما يتطلبه فتح الحساب هو صورة عن الهوية الشخصية وما يثبت الإقامة من سند إقامة أو أي اشتراك بخدمة الكهرباء أو المياه، وحول العمولة على فتح الحسابات الجديدة بين أنها بسيطة.

لجنة لدراسة النظام الحالي للحوافز والمكافآت الممنوحة للعاملين في الدولة

الدندن لـ«الوطن»: الراتب هو الأساس وليس الحوافز.. وفروقات هدر المال العام قادرة على تغطية أي أجر عادل

رامز محفوظ

أوصت لجنة التنمية البشرية في رئاسة مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لدراسة النظام الحالي للحوافز والمكافآت الممنوحة للعاملين في الدولة وتضمينها مقترحات لتطويره بما يمكن من الحفاظ على الكوادر المؤهلة لدى القطاع العام وعدم تسربها ويحفز على زيادة الإنتاجية.

وصرح عضو مجلس الشعب مجيب الدندن لـ«الوطن» أنه في ظل الظرف الحالي وتدني القوة الشرائية لليرة السورية والتضخم الحاصل من المفترض أن يكون هناك مراجعة كاملة لموضوع الأجور والرواتب لموظفي القطاع العام، مؤكداً أنه مهما كانت الميزات والحوافز والمكافآت التي ستعطى للعاملين، فلن تعوض وتحسن وضع العامل، لأن الأساس هو الأجر وليس الحوافز.

وبين أنه مادام الموظف لا يحصل على أجره العادل، فإن موضوع تعديل أنظمة الحوافز والمكافآت وتطويره يمكن أن يساعده بشكل بسيط، لافتاً إلى أن الحفاظ على الكوادر يتم من خلال الأجر العادل، مبيناً أن الفارق بين راتب الموظف قبل الأزمة والأجر الحالي كبير والفجوة كبيرة وتزداد.

وأشار إلى أن هذا الموضوع بحاجة إلى مراجعة شاملة، والوسيلة الأنجح والأهم حالياً لمحاربة الفساد هو الأجر العادل، ولعل فروقات هدر المال العام الذي يحصل من خلال عمليات الفساد قادرة على تغطية أي اجر عادل للعاملين في الدولة، إذ إن وضع العاملين في الدولة وخاصة ذوي الدخل المحدود صعب حالياً.

بدورها أوضحت أستاذة الاقتصاد الدكتورة رشا سيروب أن نظام الحوافز والمكافآت الحالي مرتبط بالراتب الأساسي، والذي في أساسه منخفض حالياً، متسائلة: كيف يمكن الحفاظ على الكوادر والكفاءات في ظل انخفاض الرواتب الحالية؟

وأشارت إلى ضرورة إعادة النظر بموضوع الفروقات في الرواتب بين الفئات الوظيفية وحسب الشهادات العلمية، لافتة إلى أنه من غير المنطق أن يكون الفرق في الراتب بين فئة وظيفية وأخرى فقط ٢٠٠٠ ليرة سورية، فعلى سبيل المثال الفرق بين الدكتوراه والماجستير في الراتب ٢٠٠٠ ليرة، مبينة أن هذا الأمر بحد ذاته يشكل إحباطاً.

ولفتت إلى ضرورة أن تحسب التعويضات على أساس الرواتب المقطوعة الحالية وليس على أساس رواتب سنوات سابقة، وأكدت أنه في ظل الوضع الراهن من الصعب تحسين الرواتب بقفزات نوعية، وبالتالي ستقتصر الحوافز على تعويضات مالية كنسب من هذه الرواتب، مشيرة إلى ضرورة إعادة النظر بنظام الترقية والترفيعات، وهذا له بعد معنوي إضافة للبعد المادي، بمعنى أن الموظف الذي يكون أداؤه أفضل هو الذي يجب أن يرقى.

ولفتت إلى أنه بهدف الحفاظ على الكفاءات يجب ألا تعمل الكفاءات تحت قيادة مديرين أقل مهنية منهم، مبينة أن بيئة العمل الحالية هي التي تجبر أصحاب الكفاءات على الهجرة، إضافة للراتب.

وبينت أنه لا يجب معالجة الرواتب والأجور فقط، بل يجب معالجة بيئة العمل الحالية وسياسات العمل، إضافة لنظام الترقية والترفيعات والحوافز.

مراقب تموين أخصائي خبز وآخر أخصائي مازوت وثالث للحمة

«العدل» تعيد مشروع قانون التموين الجديد إلى الوزارة لاستكمال الإجراءات المطلوبة

حسن العبودي

كشف مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي الخطيب لـ«الوطن» عن عودة مشروع قانون التموين الجديد إلى الوزارة لدراسته واستكمال الإجراءات المطلوبة، وذلك بعد مروره على وزارة العدل ووضع الملاحظات والتعديلات المطلوبة عليه.

وأكد الخطيب أن مشروع تعديلات القانون ركز على تشديد غرامات المخالفات وخاصة فيما يتعلق بحالات الغش والتلاعب بالمواد المدعومة، مشيراً إلى وجود دراسة ضمن مشروع القانون تتعلق بتمييز المخالفات من ناحية كميات المواد المخالف بها، وخاصة إذا كانت مدعومة من قبل الحكومة، وأن تكون الغرامة بثلاثة أضعاف قيمة المادة بحسب سعرها الحرّ.

وبيّن الخطيب أن عقوبة الأفران المخالفة للقرار الأخير الذي يقضي بعدم بيع الخبز قبل الساعة السابعة صباحاً هي عبارة عن غرامة مالية يحددها القضاء المختص.

ولفت إلى أن الوزارة اتبعت إجراءات جديدة لمراقبة الأسواق، وهي تشكيل دوريات نوعية متخصصة يتم تقسيمها حسب المنطقة الجغرافية، بحيث يتم تقسيم المناطق إلى قطاعات محددة لمنع حصول تداخل بين الدوريات في عملها، والتركيز على نوعية التجمعات والأسواق الرئيسة، وتقسيم الدوريات إلى دوريات نوعية متخصصة من ناحية نوع المواد المراد مراقبتها، إذ تم تشكيل دوريات متخصصة لمراقبة الأفران بدءاً من الساعة ٥ صباحاً حتى انتهاء إنتاج الخبز لمراقبة عمل الأفران وكميات الدقيق والمازوت والخميرة لمنع الاتجار بها في السوق السوداء، إضافة لدوريات متخصصة بمراقبة المحروقات بدءاً من سيارات التوزيع وصولاً إلى المحطات من أجل ضبط أي مخالفة تحصل في توزيع المحروقات كتقاضي زيادة وتلاعب بالعدادات وغش بالمادة وغيرها، وكذلك الأمر فيما يخص مراقبة توزيع الغاز المنزلي بهدف منع الاتجار به أو استخدام اسطوانات الغاز المنزلي لغير غرضها كاستعمالها في المطاعم، ودوريات متخصصة بمراقبة اللحوم وسحب العينات من المعامل والمستودعات ومواد غذائية أخرى ودوريات متخصصة بسحب العينات من المواد المشتبه فيها وإحالتها إلى المخابر المختصة التابعة للوزارة للتأكد من مطابقتها للمواصفات السورية القياسية واتخاذ الإجراءات المناسبة على ضوء النتائج.

وأكد الخطيب على تشديد التركيز على المواد التي يبين التحليل أنها مخالفة والعودة إلى منتجيها أو مستورديها لبيان أسباب المخالفة ومعالجتها، منوهاً بأن لهذه الآلية نتائج إيجابية لجهة التخصص ومنع تداخل عمل الدوريات فيما بينها.

على ذمة الصناعة: القطاع الصناعي العام ربح ٢٠ مليار ل.س ٢٠١٩

٧,٤ بالمئة فقط معدل ربح القطاع العام.. والمؤسسات تشتكي من التهريب والأسعار وأداء الإدارات وقدم الآلات

هناء غانم

تجاوزت أرباح القطاع العام الصناعي ٢٠ مليار ليرة خلال العام الماضي (٢٠١٩)، وذلك من إجمالي مبيعات بلغت ٢٦٩ مليار ليرة، ما يعني أن نسبة الربح إلى المبيعات ٧,٤ بالمئة، وهو رقم ضئيل، وأقل بكثير من معدلات الفائدة السنوية على الإيداعات المصرفية، ما يجعل العائد غير مجد من الناحية الاقتصادية، وتضعف دورَ القطاع العام في الشأن الاجتماعي.

ورغم ذلك، فإن الأرباح المحققة تزيد على ضعف الأرباح المخططة وهي نحو ١٠,٧ مليارات ليرة.

وأظهر التقرير الأخير الصادر عن وزارة الصناعة ومؤسساتها المتضمن تتبع التنفيذ والمؤشرات والمتغيرات الاقتصادية (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أن أعلى نسبة ربح في الوزارة حققتها المؤسسة العامة للصناعات الهندسية، إذ بلغت نحو ١٠,٣ مليارات ليرة، وذلك رغم وجود العديد من الصعوبات التي تعاني منها المؤسسة ولاسيما لجهة تأمين المواد الأولية وارتفاع أسعارها بسبب عدم الشراء مباشرةً من الشركات الصانعة نظراً للمقاطعة والحظر المفروض على سورية، ما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، إضافة إلى صعوبة تأمين القطع التبديلية بسبب الحظر وارتفاع الأسعار والرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج، وكذلك ارتفاع أجور الشحن، وانخفاض التوتر الكهربائي من الشبكة الرئيسة وانقطاعه، ما يتطلب تشغيل المولدات الاحتياطية، والأهم ارتفاع ديون القطاع العام وعدم قيام بعض مؤسسات القطاع العام بتسديد أرصدتها.

إضافة إلى النقص الحاد في العمالة الفنية والخبيرة وعدم توفر وسائل النقل لدى أغلب الشركات مع الصعوبة في تأمين القطع الأجنبي من أجل استيراد المواد الأولية.ولم يخف التقرير أن هناك نقصاً في تأمين الخردة الكافية لشركة حديد حماة بالكميات الكافية لتشغيلها على ثلاث ورديات حيث يتم تأمين ٤٠٠٠ طن شهرياً علماً أن الحاجة الفعلية ١٢٠٠٠ طن شهرياً، كذلك المازوت علماً أن المؤسسة بحاجة إلى تأمين ٣٠٠ ألف ليرة شهرياً للاستمرار في العمل حتى إن هناك تأخيراً في إيصال المبالغ المخصصة للخطة الإسعافية.

وقد حققت المؤسسة العامة للتبغ أرباحاً بلغت ٣,٨ مليارات ليرة سورية رغم قدم خطوط الإنتاج وعدم توفر قطع التبديل الأساسية والذي يعود بعضها إلى السبعينات.وانقطاع التيار الكهربائي المفاجئ مما يؤثر على أداء الآلات وتوقفها، إضافة إلى توقف بعض خطوط الإنتاج وعدم الإلتزام ببرامج التوريد وعدم توفر الخبرات الكافية.

في حين حققت المؤسسة العامة للصناعات الغذائية أرباحا بلغت نحو ٣ مليارات ليرة، أيضاً رغم الصعوبات المتمثلة بقدم الآلات والتجهيزات، لاسيما في شركة ألبان دمشق، وعدم توفر مادة الحليب بالكميات المطلوبة للإنتاج، وعدم توفر مادة بذور القطن، والمازوت، الأمر الذي أدى إلى توقف الإنتاج، كذلك التأخر بتسعير مادة بذور القطن، مما أدى إلى تراكم مخازين الكسبة، وارتفاع ضريبة الإنفاق الاستهلاكي بنسبة ٢٠ – ٣٠ بالمئة، والاهم وجود منتجات مهربة الأمر الذي ينعكس على المنتج المحلي.

وأوضح التقرير أن المؤسسة العامة لصناعة الإسمنت ومواد البناء قد حققت أرباحاً بلغت نحو ٢,٦ مليار ليرة، رغم العديد من الصعوبات، إذ تعاني المؤسسة من ضعف استجرار مؤسسة عمران لمادة الإسمنت للكميات المخططة لها، إضافة إلى قدم والآلات وخطوط الإنتاج.

وللأسباب نفسها لم تتجاوز الأرباح التي حققتها المؤسسة العامة للصناعات النسيجة ١,٤ مليار ليرة، إضافة إلى الصعوبة في تأمين التمويل اللازم لاستكمال عمليات الاستبدال والتجديد، وتردي نوعية الأقطان الموردة وغيرها، على حين نجد أن المؤسسة العامة للصناعات الكيمائية لم تتجاوز أرباحها ١٢٦ مليون ليرة نظرا لعدم قدرة الشركات العامة على مجاراة القطاع الخاص في تسهيلات الدفع عند تسويق المنتجات من حيث (نسبة العمولة، الدفع الآجل، توزيع عروض..الخ) كما أن اعتماد أسلوب البيع عن طريق وكلاء كما في الشركة الطبية العربية يؤدي أحياناً إلى ارتفاع قيمة الاستجرارات عن قيمة الضمانات المقدمة من الوكيل، الأمر الذي يعرض الإدارات لمساءلة الرقابة الداخلية، إضافة إلى الحاجة الدائمة لإجراء تعديلات في دفاتر الشروط اللازمة للإعلان عن المشروع في ضوء عدم استقرار الأسعار في الأسواق وتقلباتها بشكل دائم، وضعف السيولة المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية في بعض الشركات، مع وجود صعوبة ذاتية تتعلق بأداء الإدارات وقدرتها على التعامل مع الظروف الطارئة وإيجاد الحلول للمسائل العارضة.

وأشار التقرير أن أرباح المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان لم تتجاوز ٤٢٦ مليون ليرة نظراً لتراكم الديون المترتبة على شركات الغزل والنسيج والزيوت النباتية وعدم دفع الالتزامات المترتبة عليها، إضافة إلى الانخفاض الكبير في كمية الأقطان المحبوبة الموردة للمؤسسة من قبل الفلاحين وذلك مقارنةً بتقديرات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ما ينعكس سلباً على نسب تنفيذ الخطتين الإنتاجية والمبيعات.

وذكر التقرير أن هناك خسائر في المؤسسة العامة للسكر تجاوزت ٢ مليار ليرة وذلك لعدم استكمال واستثمار بعض المشاريع الاستثمارية المتعاقد عليها مع شركات أجنبية، وتأخر تنفيذ عمليات الاستبدال والتجديد في الشركات بسبب عزوف بعض العارضين عن تقديم العروض أو ارتفاع الأسعار بشكل كبير، وعدم توفر السيولة المالية لتنفيذ عمليات الاستبدال والتجديد في بعض الشركات بسبب عدم توفر فوائض متاحة في هذه الشركات وخاصةً شركة سكر تل سلحب لكون محصول الشوندر محصولاً استراتيجياً مدعوماً زراعياً وعدم وجود أي دعم صناعي لتحقيق مردود اقتصادي من تصنيعه.